

تعزير حكم القانون في الدول العربية ندوة إقليمية حول مكافحة الفساد

تختتم غداً بالعاصمة المصرية القاهرة الندوة الإقليمية التي تنظمها الأمم المتحدة بالتعاون مع النيابة العامة المصرية حول جرائم الفساد وغسيل الأموال والتي تعقد على مدى ثلاثة أيام.

الندوة التي شاركت فيها بلدنا وعقدت في إطار برنامج الأمم المتحدة لتعزير حكم القانون في الدول العربية، «مشروع تحديث النيابة العامة» ناقشت عدداً من المواضيع المتصلة بجرائم الفساد وكيفية الوقاية منها، وسبل تطوير عمل نيابات الأموال العامة والقوانين العربية لدول المشاركة بما يحقق منع ارتكاب الجريمة ومكافحة مرتكبيها وأسباب ارتكابها.

كما وقفت الندوة أمام مواضيع ودراسات حول جرائم غسل الأموال وطرق مكافحتها وسبل وسائل تعزير قدرات النيابة العامة في التخفيف من تلك الجرائم وتقديم مرتكبيها للقضاء واستصدار الأحكام ثم تنفيذها.

وشاركت اليمن بورقة عمل قدمها النائب العام الدكتور عبدالله العلفي تناولت جهود بلادنا في مكافحة الفساد وجرائم غسل الأموال.. ويتوقع أن يبحث النائب العام مع نظرائه المشاركين في الندوة، القضايا ذات الصلة خاصة سبل تعزير التعاون الإقليمي لمكافحة جرائم الفساد وغسيل الأموال وكذا دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة تلك الجرائم.

يشار إلى أن تقارير المنظمات الدولية خاصة «المنظمة الدولية للشفافية» لمكافحة الفساد حول العالم والصادر مؤخراً قد وضع أغلب الدول العربية في أسفل القائمة الدولية تجاه قضايا الفساد بأشكاله المختلفة، كما شهدت عدد من الدول العربية تراجعاً كبيراً في القائمة.

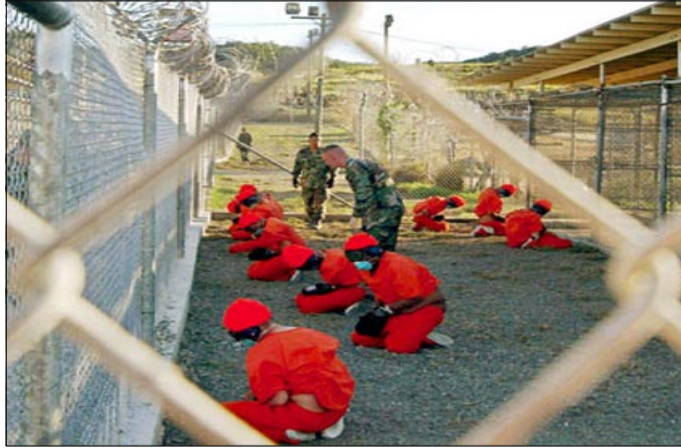


وأظهرت مؤشرات التقارير الدولية ومنها تقرير البنك الدولي أن درجة اليمن تقل عن المتوسط في جميع الجوانب إلا أنها قد حققت أفضل درجة في مجالات «السيطرة على الفساد» و«الجودة التشريعية» بين الجوانب الستة للحكم الرشيد.

لجنة مجلس الأمن الخاصة بالإرهاب في دائرة الاتهام

اليمن يحذر من غياب المعايير الواضحة لإدراج المتهمين بالإرهاب

عبدالفتاح الأزهرى



تطالب الجمهورية اليمنية بصفة مستمرة وعبر القنوات الدبلوماسية والمنظمات الأممية والدولية بضرورة تغيير وجهات النظر والآليات الدولية تجاه بعض القضايا المتعلقة بموضوع الإرهاب، وعلى رأس ذلك التأكيد على تغيير آلية عمل لجنة مكافحة الإرهاب الدولية، مع التأكيد على أهمية أن تقوم كل دولة تريد وضع شخص في قائمة مجلس الأمن للإرهاب بتقديم ما لديها من معلومات وأدلة وأن تبحث الأمر مع الدولة التي ينتمي إليها هذا الشخص قبل إدراج اسمه في قائمة المجلس.

تلك الرؤى والتوجهات هي ما أكد عليها بشدة وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي لدى مشاركته مؤخراً في أعمال واجتماعات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكذا عبر تصريحاته الرسمية ولأجهزة الإعلام الدولية والعربية، حيث اتهم صراحة لجنة مجلس الأمن الخاصة بالإرهاب بعدم الدقة.. حيث إنها تتلقى اتهامات بدون أدلة مقنعة.

التي ذلك فقد كانت اليمن من أول الدول التي طالبت بإطلاق سراح رعاياها بعد الإعلان عن المعتقلين في غوانتانامو، حيث طرحت على الجانب الأمريكي بتسليمهم إلى اليمن مع تأكيدها بمحاكمة أي من مواطنيها إذا ما وجدت أدلة تثبت تورط أي منهم في القيام بأعمال إرهابية وفقاً للقانون اليمني.. وكانت اليمن، وربما هي أول دولة، بادرت بإرسال فريق أمني إلى غوانتانامو للتحقيق من أوضاع المعتقلين اليمنيين والتعرف على هوياتهم، حيث عاد منهم حوالي ١٥ معتقلاً إلى اليمن، مع استمرار اليمن في مطالبتها من أجل تسليم وعودة البقية إلى اليمن.

وتعرب اليمن عن أسفها الشديد في عدم بت لجنة مجلس الأمن للعقوبات حتى اللحظة في موضوع مواطنها الشيخ عبدالمجيد الزنداني، حيث اعتبرت منذ البداية على وضع الشيخ الزنداني في هذه القائمة. ويقول القربي تعليقاً على ذلك إن اليمن تنظر إلى وضع أسماء أشخاص أو منظمات

بلادنا تتمسك بإطلاق سراح معتقليها في غوانتانامو

بناءً على طلب جهة ما سواء أكانت دولة أو مؤسسة من دون أن تقدم أدلة تثبت قيامه بارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو تصنف في درجة الإرهاب، نوع من الظلم، لأنك تضع مصير شخص بيد جهة قد تبني كل قضيتيه على معلومات خاطئة، ونرى من الضروري تغيير هذه الآلية بحيث يجب على كل دولة تريد وضع اسم شخص على قائمة الإرهاب يجب أن تقدم كل ما لديها من أدلة ومعلومات عن ذلك الشخص، وأن تقوم بتبليغ دولته حتى تستطيع اتخاذ ما يلزم من إجراءات على اعتبار أن هذا الشخص يمثل خطراً على الأمن، لكن ما يحدث في أغلب الحالات أن تقدم اتهامات دون أدلة.

وشددت كلمة اليمن التي ألقاها مندوبها

٢٨٨ ألف ناخب و٦٣٢ مرشحاً.. ومشاركة أوسع للمرأة

العمانيون يتأهبون لانتخاب ممثليهم في مجلس الشورى



ومجلس الوزراء ومن خلال العديد من المؤسسات ومجالس الإدارات التي تشارك فيها وتأكيد أحيائها على الفرص التي وجدتها عبر عملية أيضاً في كل المجالات متمنعة بحال حقوقها.

وكانت وزارة الداخلية قد صوّتت ولايات السلطة لتحديد الولايات التي بلغ عدد سكان كل منها ثلاثين ألف نسمة فاكتر والتي سوف تنتخب اثنين من مرشحيها لعضوية المجلس للفترة القادمة، والتي سوف ينتخب منها مرشح واحد لعضوية المجلس، ويبلغ عدد الولايات التي سوف ينتخب منها عضوان للمجلس ٢٣ ولاية بينما يبلغ عدد الولايات التي سينتخب منها عضو واحد ٣٨ ولاية.

ومارس العمانيون في خارج السلطة حقهم الانتخابي السبت الماضي باختيار مرشحيهم عبر مراكز الاقتراع التي أقيمت لهم في عشر دول هي مجلس التعاون لدول الخليج واليمن والأردن ومصر وتونس بالإضافة إلى مركز التصويت بإسراء دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث شهدت هذه المرة زيادة في عدد مراكز التصويت خارج السلطة وهو ما سعت إليه حكومة السلطان قابوس بن سعيد من أجل مشاركة العمانيين بالخارج لتحقيق الهدف من مشاركتهم في العملية السياسية التي تمثل جانباً من التطور الشامل الذي حققته سلطنة عمان بما في ذلك مساهمة المواطنين في إدارة دفة التنمية والتطور.

يتأهب الشارع في سلطنة عمان لإجراء سادس انتخابات مجلس الشورى القادم للفترة «٢٠٠٨-٢٠١١م»، حيث يدلي أكثر من ٣٨٨ ألف ناخب وناخبة باصواتهم «السبت» القادم لاختيار ممثليهم في ولاياتهم في مجلس الشورى وهو رقم يشير إلى ارتفاع كبير في نسبة الناخبين والناخبات عن الذين شاركوا بالادلاء باصواتهم في انتخابات الفترة الخامسة لمجلس الشورى «٢٠٠٤-٢٠٠٧م» والتي جرت في عام ٢٠٠٣م.

وأكمل ٦٣٢ مرشحاً لانتخابات المجلس استغلال مجال الدعاية الانتخابية الذي يتاح لهم لأول مرة بسلطنة عمان.. ويقوم كل مرشح في ولايته بإيصال رسالته إلى الناخبين بالطريقة التي يراها مناسبة دون الخروج عن اشتراطات اللائحة التنظيمية للانتخابات التي حددت للناخبين دون الخروج عن الإطار الطبيعي المنسجم مع العادات والتقاليد وخصوصيات المجتمع للتواؤمة.. ويقوم المرشحون بالالتقاء بالناخبين والحديث معهم وتوضيح المهمة التي يتطلعون إلى تحمل مسؤوليتها تحت قبة مجلس الشورى.

ويتوقع أن تسجل المرأة العمانية مشاركة واسعة وكبيرة في عمليتي الترشيح والانتخاب كعادتها في الفترات السابقة وينشاط أكبر هذه المرة من أجل أن تسجل حضورها وتأكد دورها وتأثيرها من خلال مجلس الشورى ليتكامل ذلك مع أدوارها الحيوية التي تقوم بها من خلال مجلس الدولة



الصين والعرب تعاون أم اختلاف؟!!

الدول العربية من خلال احتلال الصين موقعاً متأخراً في دوائر اهتمام السياسة الخارجية العربية والتي تجعل الدائرة العربية الأولى ثم الإفريقية في الدول الأخرى وأن الاهتمام العربي بالصين يأتي بعد الاهتمام العربي بالولايات المتحدة الأمريكية.

أضف إلى ذلك من الإيجابيات أن الصين تعتبر أكبر الأسواق العالمية على جانبي العرض والطلب فهي بحاجة ماسة إلى الاستيراد والتصدير وهي تمثل سوقاً رئيسية لاستيراد النفط والغاز من المنطقة العربية وتعتمد الصين على البترول العربي بنسبة ٩٥٪ من إجمالي استيرادها خلال السنوات القادمة، فلقد وصل حجم التجارة بين الطرفين عام ٢٠٠٣م، إلى ٢٥ مليار دولار، وتمثل الدول العربية، المرتبة السابعة بالنسبة لتجارة الصين الخارجية، فالصين تعد اليمن والسودان الشريك التجاري الأول لهما في التجارة الخارجية وبعض الدول العربية يفوق حجم تجارته مع الصين المليار دولار كالسعودية والإمارات وعمان واليمن والسودان ومصر، والملاحظ أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بدأت الاستثمارات العربية تتجه إلى الصين، ويمكن للجانبين أن يتضامنا في الدفاع عن قيم الحضارتين العربية والصينية ومقاومة ما يسمى بنظرية صدام الحضارات وتأكيد قيم التسامح والتعايش السلمي.

والحقيقة التي لا بد منها أن الأجواء مهية لتعزيز العلاقات والتعاون العربي-الصيني وتحسين الصورة العربية في الصين، والصورة الصينية في البلاد العربية، وذلك من خلال وضع برامج عمل متكاملة تتم متابعة تنفيذها سنوياً من خلال منتدى التعاون العربي الصيني الذي تم إنشاؤه في العام ٢٠٠٤م، ومن خلال مجموعة عمل مشتركة بين الجانبين العربي والصيني.

صبري المذحجي

* إن الحديث عن العلاقات العربية-الصينية في القرن الحادي والعشرين يتكسب أهمية خاصة نظراً لتنامي قوة الصين وتعاظم دورها السياسي والاقتصادي والعسكري، ويأتي ذلك من خلال تأكيدها على أن من المهام الرئيسية للشعب الصيني في هذا القرن هو الحفاظ على السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة، وتمثل دعوة المسؤولين الصينيين في مناسبات كثيرة إلى القول إنه إذا اتحد شرق آسيا الذي تقع فيه الصين مع غرب آسيا وشمال أفريقيا الذي تقع فيه البلاد العربية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحقيق الدعوة إلى تعددية الأقطاب، وسيكون له تأثير على المسيرة الدولية، بمعنى آخر أن هذه الدعوة تؤكد أن التعاون العربي الصيني مقبل على مرحلة من النمو والتوسع، أضف إلى ذلك ما يتميز به الصينيون بقدرتهم المذهلة على ملء الفراغ الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم وذلك من خلال إقامة التجمعات التجارية والمراكز الدبلوماسية وكذا التفاوض على عقد اتفاقيات في مجال الإنشاءات والتجارة، ويمكن القول إن تعزيز التعاون الصيني-العربي تترتب عليه إيجابيات كثيرة للطرفين، لأن العالم العربي بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة مع القوى الدولية ولاسيما الصين وذلك من خلال استخدام إمكاناته المتنوعة لتوثيق وتنمية هذه العلاقات والاستفادة منها في كسب صديق بارز لخدمة المصالح المشروعة والحقيقية، وأنه من الناحية العربية لا توجد خطة واضحة للتعاون السياسي مع الصين، فمجلس الجامعة العربية ترك لكل دولة عربية أن تتصرف حسب سياستها الخاصة، كما أن الصينيين يأخذون مثلاً على

